

## محاضرة

### أطراف التجارة الدولية - : الهيئات الدولية الفاعلة في مجال توحيد قواعد التجارة الدولية

#### أولاً- المنظمات الحكومية:

**1-منظمة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي:** كانت فكرة توحيد القانون تبدو مسألة صعبة، لأن المجهودات المبذولة كانت محدودة في قطاعات خاصة ولم تحض بنجاح عالمي إذ كانت تقتصر على عدد محدود من الدول ، فبدت ضرورة إيجاد هيئة عالمية تكون مؤهلة للتكفل بمشاكل القانون التجاري الدولي وكان من المحبذ أن تكون هذه الهيئة متمتعة بكفاءة تقنية وبديمومة تمكنها من إنجاز أعمال معقدة تطلب الوقت الكافي لإتمامها، لذلك أنشئت منظمة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بموجب توصية صادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 2205 بتاريخ 17 ديسمبر 1966 .

كلفّت هذه المنظمة في البداية بمهمة التنسيق، غير أن نص التوصية 2205 المذكورة أعلاه أكد على دورها في صياغة وإعداد قانون التجارة الدولية. تركز هذا الدور في النشاط المكثف للمنظمة في مجال تحضير المعاهدات والتشجيع على اعتمادها واعتماد قوانين نموذجية أو دلائل قانونية. ولعل من أهم إنجازات المنظمة معاهدة فينا المعتمدة في 11 / 04/1980، نظام التحكيم المتبنى في 15/12/1976 ، نظام الصلح في 14/12/1980 ، معاهدة الأمم المتحدة لنقل البضائع على البحار (قواعد 1978)، القانون النموذجي حول الحوالات الدولية في 1992، والقانون النموذجي المتعلق بإبرام الصفقات العمومية حول الأملاك، الأشغال والخدمات 1995. كما قامت المنظمة بإعداد مذكرة حول تنظيم الإجراءات التحكيمية سنة 1996، وقانون نموذجي حول بعض الجوانب القانونية لتبادل المعلوماتية وآخر للتجارة الإلكترونية.

**2-مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص:** اجتمع هذا لمؤتمر لأول مرة في عام 1896 وأصبح منظمة حكومية في 1951 . يهدف المؤتمر إلى ترقية التوحيد الدولي في ميدان القانون الدولي الخاص، وفي هذا الصدد يهتم بمسائل تتنازع القوانين وتتنازع الاختصاص القضائي ويركز على القانون الدولي الخاص للمبادلات والعلاقات بين الأشخاص ، كما لا يستهان بإسهاماته في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، كمعاهدة القانون الواجب التطبيق على البيوع الدولية للأملاك المنقولة المادية ، معاهدة 1 جوان 1956 حول الاعتراف بالشخصية القانونية للشركات، الجمعيات الخيرية الأجنبية، معاهدة 18 مارس 1970 حول وسائل الإثبات في الخارج في الميدان المدني والتجاري، معاهدة 2 أكتوبر 1973 حول القانون الواجب التطبيق على المسؤولية الناتجة عن المنتجات، معاهدة 22/12/1986 حول القانون الواجب التطبيق لعقود البيع الدولية للبضائع.

**3-المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص UNIDROIT:** أنشئ المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في روما بتاريخ 1926/04/20 بمبادرة من الحكومة الإيطالية ومجلس عصبة الأمم. يدير المنظمة رئيس يعين من قبل الحكومة الإيطالية.

يهتم المعهد بتوحيد القانون الخاص بميدان التجارة الدولية ، وقد كان انشغاله مركزا لفترة طويلة على البيع الدولي، وقد اشترك المعهد في أشغال حول معاهدة فيينا لسنة 1980. لقد كان هذا المعهد وراء إعداد معاهدين أمضيتا في المؤتمر الدبلوماسي لأوتاوا بتاريخ 25 ماي 1988 وهما معاهدة حول عقد تحويل الفاتورة الدولي ومعاهدة حول عقد الاعتماد الدولي، كما قام بأشغال تخص عقد الفرانشيز والضمانات الدولية على الأملاك المتنقلة. و اشتهر المعهد أيضا بمدونة عمل بعنوان " المبادئ المتعلقة بعقود التجارة الدولية".

## ثانيا – الهيئات غير الحكومية

**1- غرفة التجارة الدولية CCI:** تعتبر غرفة التجارة الدولية مؤسسة خاصة تتكون من ممثلين عن أوساط الأعمال الدولية، أنشئت في سنة 1920 في أطلنطا بالولايات المتحدة الأمريكية بمبادرة من رجل أعمال أمريكي ، وتتميز بشكلها القانوني البسيط، فهي جمعية أسست في ظل القانون الفرنسي لسنة 1901 ومقرها الاجتماعي بباريس.

تتكون من ممثلي رجال أعمال البلدان الأعضاء، معينين من قبل كل لجنة وطنية لأوساط الأعمال، وقد تأسست اللجنة الجزائرية في عام 2000 ، حيث أنجزت جمعية ICC بالجزائر جمعيتها العامة في 24 أفريل. تحتضن هذه الغرفة مركزا مهما يتمثل في المجلس الدولي للتحكيم للغرفة التجارية الدولية وهو مزود بنظام تحكيمي أعدته الغرفة التجارية الدولية.

وللغرفة نشاط مهم في مجال تدوين العادات والمبادئ مثل القواعد الدولية لتوحيد تفسير الألفاظ التجارية INCOTERMS، حيث كان أول تدوين لها سنة 1936، كما دونت الغرفة القواعد والعادات في مجال القرض الاعتمادي، كما تلعب دورا بارزا في مكافحة المنافسة غير النزيهة بإعدادها دليل حول جوانب الفرانشيز المتعلقة بالملكية الفكرية.

**2- اللجنة البحرية الدولية CMI:** تسعى هذه اللجنة إلى دعم التعاون في تنظيم الممارسات الخاصة بالشحن في التجارة الدولية، السعي من أجل تحقيق أعلى معايير عملية للسلامة الملاحية وكفاءة البحرية، تشجيع والتحكم في التلوث الملاحي بسبب السفن وغيرها والموانئ، وناقلات البترول، تشجيع التخلص من عوائق خدمات الشحن الدولية، والإعداد

لاتفاقيات ملاحية دولية، بالإضافة إلى العمل على توحيد أحكام القانون البحري على المستوى الدولي، وإعداد مشاريع قوانين والاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الدولية خاصة البحرية منها، ومن أم أعمالها الاتفاقية الدولية لعام 1924 ببروكسل.